مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities

ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 1- 5 -2026
تاريخ القبول Accepted 21-5-2026
تاريخ النشر published 8 -6-2026

الهجرة غير النظامية في ليبيا وأثارها المجتمعية والأمنية والاقتصادية

لطفية فتح الله العريفي

قسم علم اجتماع، كلية التربية الزهراء/ جامعة الجفارة.. ليبيا

Lutfiaalarife73@aju.edu.ly

https://orcid.org/0009-0006-3592-6710

المستخلص

هدفت الدراسة إلى تحليل ظاهرة الهجرة غير النظامية في ليبيا والكشف عن آثارها المجتمعية والأمنية والاقتصادية في ظل التحولات السياسية والأمنية التي شاهدتها البلاد بعد عام 2011. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات العلمية والتقارير الدولية والإحصاءات الحديثة الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة. وأظهرت النتائج أن عدد المهاجرين غير النظاميين في ليبيا بلغ نحو 939,638 مهاجرًا خلال عام 2025، ينتمي أغلبهم إلى أكثر من 40 جنسية مختلفة، كما بلغت نسبة الرجال 87% مقابل 9% للنساء و4% للأطفال. وبينت الدراسة أن ليبيا تحولت إلى نقطة عبور رئيسية بسبب امتلاكها حدودًا برية تتجاوز آلاف الكيلومترات وساحلًا بحريًا يزيد عن 1900 كم على البحر المتوسط. كما كشفت النتائج عن تسجيل نحو 1000 حالة وفاة للمهاجرين قبالة السواحل الليبية خلال عام 2023، إضافة إلى اعتراض وإعادة أكثر من 26,635 مهاجرًا خلال عام 2025. وأوضحت الدراسة أن الظاهرة أسهمت في زيادة الضغط على الخدمات العامة، وتوسع الاقتصاد غير الرسمي، وارتفاع معدلات الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر، فضلًا عن التنافس على الموارد وفرص العمل. وخلصت الدراسة إلى ضرورة تبني إستراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الاستقرار السياسي والأمني وتفعيل التعاون الإقليمي والدولي للحد من تداعيات الهجرة غير النظامية.

الكلمات المفتاحية : الهجرة غير النظامية، ليبيا، الآثار المجتمعية، الآثار الأمنية، الآثار الاقتصادية، الجريمة المنظمة، الأمن القومي.

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities
ملحق العدد الثالث عشر
Received 1- 5 -2026 تاريخ الاستلام
Accepted 21-5-2026 تاريخ القبول
published 8 -6-2026 تاريخ النشر

Irregular Migration in Libya and its Societal, Security, and Economic Impacts

Latifa Fathallah Al-Arifi

Department of Sociology, Faculty of Education, Al-Zahraa/Al-Jafara University, Libya

Lutfiaalarife73@aju.edu.ly

https://orcid.org/0009-0006-3592-6710

Abstract:-

This study aimed to analyze the phenomenon of irregular migration in Libya and identify its social, security, and economic impacts in light of the political and security transformations that the country has experienced since 2011. The study adopted the descriptive-analytical approach through reviewing scientific literature, international reports, and recent statistics issued by the International Organization for Migration (IOM). The findings revealed that the number of irregular migrants in Libya reached approximately 939,638 migrants in 2025, representing more than 40 different nationalities. Males constituted 87% of migrants, while females represented 9% and children 4%. The study also showed that Libya has become a major transit point due to its extensive land borders stretching thousands of kilometers and its coastline exceeding 1,900 km along the Mediterranean Sea. Furthermore, the results indicated that nearly 1,000 migrant deaths were recorded off the Libyan coast during 2023, in addition to the interception and return of more than 26,635 migrants in 2025. The study demonstrated that irregular migration has increased pressure on public services, expanded the informal economy, and contributed to the rise of organized crime and human trafficking, in addition to weakening social cohesion due to competition over resources and employment opportunities. The study concluded that addressing irregular migration requires a comprehensive national strategy aimed at strengthening political and security stability and enhancing regional and international cooperation to reduce the impacts of irregular migration.

Keywords : Irregular Migration, Libya, Social Impacts, Security Impacts, Economic Impacts, Social Cohesion, Organized Crime, National Security.

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches
And Scientific Activities

ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 1- 5 -2026
تاريخ القبول Accepted 21-5-2026
تاريخ النشر published 8 -6-2026

1- مقدمة :-

تعد الهجرة غير النظامية من أبرز القضايا الاجتماعية المعاصرة التي فرضت نفسها بقوة على الساحة الدولية والإقليمية. وقد شهدت هذه الظاهرة تنامياً ملحوظاً في العقود الأخيرة، متأثرة بجملة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تدفع الأفراد إلى مغادرة أوطانهم بحثاً عن حياة أفضل. وفي هذا السياق، تبرز ليبيا كواحدة من أهم الدول المعنية بهذه الظاهرة، ليس فقط كدولة مقصد، بل أيضاً كدولة عبور رئيسية للمهاجرين القاصدين الشواطئ الأوروبية (المنظمة الدولية للهجرة، 2025، ص12) .

تكتسب دراسة الهجرة غير النظامية إلى ليبيا أهمية خاصة نظراً للتحولات العميقة التي شهدها المجتمع الليبي منذ عام 2011، فقد أدى انهيار مؤسسات الدولة وتصاعد الصراعات المسلحة إلى خلق بيئة مواتية لشبكات تهريب البشر، مما جعل ليبيا نقطة جذب رئيسية للمهاجرين من مختلف الدول الإفريقية والآسيوية (الكيلاني، 2024، ص45).هذا التدفق الهائل للمهاجرين لم يمر دون أن يترك بصماته الواضحة على البنية الاجتماعية والاقتصادية والأمنية للمجتمع الليبي.

تنبع أهمية هذه الدراسة من خطورة ظاهرة الهجرة غير النظامية على المجتمع الليبي، حيث تتجاوز آثارها الجوانب الاقتصادية لتشمل أبعاداً اجتماعية وثقافية وأمنية عميقة. فمن جهة، تفرض هذه الظاهرة ضغوطاً هائلة على البنية التحتية والخدمات العامة المتهالكة أصلاً (البوسيفي، 2025، ص. 88) ومن جهة أخرى، تثير تساؤلات جوهرية حول الهوية الثقافية والتماسك الاجتماعي في ظل التنوع الديموغرافي المتزايد. كما أن استمرار تدفقات المهاجرين غير النظاميين في ظل هشاشة المؤسسات الأمنية وضعف الرقابة الحدودية أدى إلى توسع شبكات الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة، وهو ما يهدد الأمن والاستقرار في دول العبور والاستقبال (العبيدي، 2023، ص. 67) كذلك تشير بعض الدراسات الحديثة إلى أن ليبيا أصبحت تمثل محوراً أساسياً في مسارات الهجرة نحو أوروبا نتيجة موقعها الجغرافي واتساع حدودها البرية والبحرية، الأمر الذي زاد من تعقيد إدارة ملف الهجرة غير النظامية (العوامي ، 2024 ، ص112). كما تؤكد دراسات أخرى أن استمرار الأزمات السياسية والاقتصادية في المنطقة يسهم بصورة مباشرة في تصاعد معدلات الهجرة غير النظامية وما يرتبط بها من مشكلات اجتماعية واقتصادية وأمنية (الزائدي، 2022، ص. 94) .

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches
And Scientific Activities

ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 1- 5 -2026
تاريخ القبول Accepted 21-5-2026
تاريخ النشر published 8 -6-2026

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأبعاد الاجتماعية للهجرة غير النظامية إلى ليبيا، وأثارها المجتمعية والأمنية والاقتصادية من منظور تحليلي. وتسعى إلى التعرف على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تدفع المهاجرين لاختيار ليبيا كوجهة أو محطة عبور، واستكشاف الآثار المترتبة على هذا التواجد الكثيف للمهاجرين على الأرض الليبية، وابرز التحديات وسبل الحد من أثارها.

2- مشكلة الدراسة :-

شهدت ليبيا خلال السنوات الأخيرة تصاعدًا ملحوظًا في ظاهرة الهجرة غير النظامية، نتيجة مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية التي جعلت منها نقطة عبور رئيسية للمهاجرين القادمين من دول إفريقيا جنوب الصحراء وبعض الدول الآسيوية باتجاه السواحل الأوروبية. وقد تفاقمت هذه الظاهرة بصورة أكبر بعد عام 2011 في ظل حالة الانقسام السياسي وضعف مؤسسات الدولة وتراجع مستوى الرقابة على الحدود البرية والبحرية، الأمر الذي أسهم في تنامي نشاط شبكات تهريب البشر والاتجار بالمهاجرين.

ولم تعد الهجرة غير النظامية مجرد قضية مرتبطة بحركة الأفراد عبر الحدود، بل أصبحت ظاهرة ذات أبعاد مجتمعية وأمنية واقتصادية معقدة، انعكست بصورة مباشرة على المجتمع الليبي. فقد ترتب عليها زيادة الضغط على الخدمات العامة والبنية التحتية، وارتفاع معدلات بعض الجرائم المنظمة، وتوسع الاقتصاد غير الرسمي، إضافة إلى بروز تحديات اجتماعية وثقافية أثرت على طبيعة العلاقات الاجتماعية. كما أسهم غياب السياسات الفعالة لإدارة ملف الهجرة وعدم استقرار المؤسسات المعنية في تعميق هذه التداعيات واتساع نطاقها.

ومن هذا المنطلق تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الكشف عن واقع الهجرة غير النظامية في ليبيا وتحليل آثارها المجتمعية والأمنية والاقتصادية، مع التعرف على أبرز التحديات التي تواجه الدولة الليبية في التعامل مع هذه الظاهرة وسبل الحد من آثارها.

وتسعى الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما الآثار المجتمعية والأمنية والاقتصادية للهجرة غير النظامية في ليبيا،

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية، أهمها:

1. ما أبرز الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أسهمت في انتشار الهجرة غير النظامية في ليبيا؟

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities
ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 1- 5 -2026
تاريخ القبول Accepted 21-5-2026
تاريخ النشر published 8 -6-2026

2. ما أهم الآثار المجتمعية الناتجة عن الهجرة غير النظامية على المجتمع الليبي؟
3. كيف تؤثر الهجرة غير النظامية في الأمن والاستقرار داخل الدولة الليبية؟
4. ما أبرز الآثار الاقتصادية المرتبطة بانتشار الهجرة غير النظامية؟
5. ما السبل والسياسات الممكنة للحد من تداعيات الهجرة غير النظامية في ليبيا؟

3- الأهمية :-

تنبع أهمية هذه الدراسة من الأبعاد المتعددة التي ترتبط بظاهرة الهجرة غير النظامية في ليبيا، ويمكن توضيحها في النقاط الآتية:

1. تسليط الضوء على واحدة من أخطر القضايا الاجتماعية والأمنية التي تواجه المجتمع الليبي في المرحلة الراهنة.
2. توضيح الآثار الاقتصادية والأمنية للهجرة غير النظامية على التماسك الاجتماعي والاستقرار الوطني.
3. المساهمة في إثراء الأدبيات السوسيولوجية المتعلقة بظاهرة الهجرة غير النظامية في السياق الليبي.
4. توفير قاعدة معرفية يمكن أن يستفيد منها صناع القرار والجهات المعنية في وضع سياسات فعالة لمعالجة الظاهرة.
5. إبراز العلاقة بين الهجرة غير النظامية وانتشار بعض الظواهر السلبية مثل الجريمة المنظمة والاقتصاد غير الرسمي.
6. المساعدة في فهم التحديات التي تواجه الدولة الليبية في إدارة ملف الهجرة في ظل الأوضاع السياسية والأمنية الراهنة.

4- الأهداف :-

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

1. التعرف على واقع الهجرة غير النظامية في ليبيا وأبرز خصائصها الديموغرافية.
2. تحليل الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تدفع المهاجرين إلى اختيار ليبيا كدولة عبور أو استقرار.

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches
And Scientific Activities

ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 1- 5 -2026
تاريخ القبول Accepted 21-5-2026
تاريخ النشر published 8 -6-2026

3. الكشف عن الآثار المجتمعية والأمنية والاقتصادية للهجرة غير النظامية على المجتمع الليبي.
4. استعراض أبرز التحديات التي تواجه الدولة الليبية في إدارة ملف الهجرة غير النظامية.
5. تقديم مجموعة من المقترحات والحلول التي تسهم في الحد من آثار الظاهرة ومعالجتها بصورة شاملة.

5- المنهجية :-

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتيح وصف ظاهرة الهجرة غير النظامية إلى ليبيا بشكل دقيق، وتحليل أبعادها المختلفة، واستخلاص النتائج والعلاقات بين المتغيرات .وقدتم جمع البيانات من خلال مراجعة شاملة للأدبيات السابقة، والتقارير الرسمية الصادرة عن المنظمات الدولية والمحلية، والإحصائيات المتاحة حول أعداد المهاجرين وتوزيعهم الجغرافي والديموغرافي .كما تم الاعتماد على تحليل الدراسات السابقة التي تناولت الظاهرة من زوايا مختلفة، بهدف بناء صورة متكاملة عن واقع الهجرة غير النظامية في ليبيا وتداعياتها المتعددة .وقد تم عرض البيانات التي تم الحصول عليها في شكل جداول ورسوم بيانية توضح اتجاهات الظاهرة وتطورها.

- حدود الدراسة :-

تتحدد الدراسة بمجموعة من الحدود التي تساعد في تحديد نطاقها العلمي والمنهجي، وذلك على النحو الآتي:

1. **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على تحليل الأبعاد الاجتماعية للهجرة غير النظامية في ليبيا، مع التركيز على التداعيات المجتمعية والأمنية والاقتصادية، إضافة إلى استعراض استراتيجيات المواجهة والسياسات المقترحة للحد من الظاهرة.
2. **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية للدراسة في ليبيا بوصفها دولة عبور واستقرار للمهاجرين غير النظاميين، مع التركيز على انعكاسات الظاهرة على المجتمع الليبي.
3. **الحدود الزمنية:** تركز الدراسة على الفترة الممتدة منذ عام 2011 وحتى عام 2025، وهي الفترة التي شهدت تصاعدًا ملحوظًا في ظاهرة الهجرة غير النظامية نتيجة التحولات السياسية والأمنية في ليبيا.

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches
And Scientific Activities

ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 1- 5 -2026
تاريخ القبول Accepted 21-5-2026
تاريخ النشر published 8 -6-2026

6 – مصطلحات الدراسة :-

الهجرة غير النظامية في ليبيا:-

تعرف الهجرة غير النظامية: بأنها انتقال الأفراد عبر الحدود الدولية بطرق غير قانونية أو دون الالتزام بالقوانين المنظمة لدخول وإقامة الأجانب في الدولة المستقبلة، سواء تم ذلك عبر التسلل الحدودي أو باستخدام وثائق مزورة أو الإقامة بعد انتهاء مدة التأشيرة (المنظمة الدولية للهجرة، 2025، ص. 14) .

ويرى عبد الباسط عبد المعطي (1998، ص. 112) أن الهجرة غير النظامية تمثل استجابة اجتماعية واقتصادية للفجوة التنموية بين المجتمعات، حيث يسعى الأفراد إلى تحسين أوضاعهم المعيشية من خلال الانتقال إلى مناطق تتوافر فيها فرص العمل والدخل الأفضل. كما يشير علي ليلة (2016، ص. 85) إلى أن الهجرة أصبحت إحدى الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالتحولات الاقتصادية والعولمة واتساع الفوارق الاجتماعية بين الدول.

الآثار الاجتماعية:-

تعرف الآثار الاجتماعية بأنها مجموعة التغيرات التي تصيب البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية والقيم والعادات وأنماط التفاعل بين أفراد المجتمع نتيجة ظاهرة اجتماعية معينة. ويرى محمد الجوهري (1999، ص. 174) أن أي تغير ديموغرافي واسع النطاق يؤدي إلى تغيرات في أنماط العلاقات الاجتماعية وقد يؤثر في مستوى التماسك الاجتماعي والاستقرار المجتمعي. كما يؤكد السيد عبد العاطي (2015، ص. 96) أن التنوع الثقافي غير المنظم قد يفرز تحديات اجتماعية تتطلب سياسات دمج وتكيف مجتمعي فعالة.

الآثار الأمنية:-

تعرف الآثار الأمنية بأنها التداعيات المرتبطة بتهديد الأمن والاستقرار الداخلي للدولة، بما يشمل انتشار الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر والتهريب وضعف الرقابة الحدودية الناتجة عن تدفقات الهجرة غير النظامية (الكيلاني، 2024، ص. 55) .

ويشير سعد الدين إبراهيم (2014، ص. 203) إلى أن التحركات السكانية غير المنظمة قد ترتبط بظهور أنماط جديدة من التحديات الأمنية والاجتماعية، خاصة في المجتمعات التي تعاني من ضعف

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches
And Scientific Activities

ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 1- 5 -2026
تاريخ القبول Accepted 21-5-2026
تاريخ النشر published 8 -6-2026

المؤسسات والرقابة على الحدود. كما يرى محمد علي محمد (1998، ص. 127) أن الأمن الاجتماعي يرتبط بصورة مباشرة بقدرة المجتمع على ضبط التغيرات السكانية والمحافظة على التوازن بين الموارد والاحتياجات.

الآثار الاقتصادية:-

يقصد بالآثار الاقتصادية الانعكاسات التي تؤثر في الاقتصاد الوطني نتيجة وجود العمالة غير النظامية، مثل توسع الاقتصاد غير الرسمي وزيادة الضغط على الخدمات العامة وفرص العمل والموارد الاقتصادية (البوسيفي، 2025، ص. 96) .ويرى مصطفى رشوان (2017، ص. 144) أن الهجرة تؤثر في سوق العمل من خلال زيادة عرض العمالة وتغيير هيكل التشغيل والإنتاج، بينما يؤكد عبد الحميد رشوان (2018، ص. 189) أن العمالة غير النظامية تؤدي في كثير من الأحيان إلى توسع الاقتصاد الموازي وما يصاحبه من تحديات مالية وتنموية للدولة.

4- الدراسات السابقة :-

لقد حظيت ظاهرة الهجرة غير النظامية إلى ليبيا باهتمام متزايد من قبل الباحثين والأكاديميين، وتعددت الدراسات التي تناولتها من زوايا مختلفة. وفي مايلي استعراض وتحليل لدراسات السابقة تناولت هذه الظاهرة :-

الدراسة الأولى :الآثار الاجتماعية للهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي(حسن،**2025)**

اجري الباحث محمود احمد عبدالله حسن دراسة في مجلة العماد للعلوم الإنسانية والتطبيقية واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ونظرية الصراع الاجتماعي و خلصت الدراسة إلى أن الهجرة غير الشرعية هي قضية بنيوية ناتجة عن اختلالات منظوميه .وأكدت على زيادة الصراع الاجتماعي بسبب التنافس على الموارد المحدودة، وتوسع الاقتصاد غير الرسمي، وتآكل التماسك الاجتماعي، كما أشارت إلى تصادم القيم والتصورات الاجتماعية السلبية، واستفادة فئات اقتصادية من العمالة الرخيصة على حساب تهميش الفئات المحلية الهشة والشباب .التعليق االتحليل :تتميز هذه الدراسة بعمقها التحليلي واعتمادها على نظرية الصراع الاجتماعي، مما يوفر إطاراً تفسيرياً قوياً لفهم التوترات المجتمعية الناتجة عن الهجرة . وتتفق نتائجها مع الواقع لميداني الذي يشهد تنافساً متزايداً على الموارد في ظل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها ليبيا (حسن،2025 ،ص150) .

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities
ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 1- 5 -2026
تاريخ القبول Accepted 21-5-2026
تاريخ النشر published 8 -6-2026

الدراسة الثانية :الهجرة غير الشرعية في ليبيا (الاشكاليات – الآثار– الخيارات) (البوسيفي،**2025**).

قامت الباحثة حميدة على البوسيفي دراسة في مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات و الابحاث: واتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي معمقا بلات ميدانية حددت الدراسة عدة إشكاليات تتمثل في تهديد الأمن العام، واحتمالات الاختراقات الإرهابية، وارتفاع معدلات الجريمة والبطالة، وانتشار العمالة العشوائية، وظهور أنواع جديدة من الجرائم، وضعف الرادع القانوني وأكدت على الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية العميقة على المجتمع الليبي .التعليق والتحليل :تكتسب هذه الدراسة أهميتها من اعتمادها على العمل الميداني والمقابلات، مما يعكس آراء وتصورات المجتمع المحلي بشكل مباشر. وتسلط الضوء بشكل خاص على الجانب الأمني والجنائي المرتبط بالهجرة، وهو جانب حيوي في ظل هشاشة المؤسسات الأمنية الليبية (البوسيفي،2025 ، ص92) .

الدراسة الثالثة :الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن القومي في ليبيا (الكيلاني،**2024**) .

قام الباحث سعيد عمار محمد الكيلاني في مجلة شروس واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي أكدت الدراسة أن الانقسام السياسي والصراع على السلطة، إلى جانب الحدود الجغرافية الكبيرة مع دول الجوار، يعدان من أهم أسباب تزايد الهجرة (الكيلاني،2024 ،ص 50) .وأشارت إلى عدم المراقبة الجيدة للحدود ونقاط التفتيش، وما أحدثته الهجرة من شروخ داخل النسيج الاجتماعي والمجتمعي، وتأثيرها السلبي المباشر على الأمن القومي الليبي .التعليق والتحليل : تركز هذه الدراسة على البعد الجيوسياسي والأمني، وتربط بشكل مباشر بين الأزمة السياسية الداخلية وتفاقم ظاهرة الهجرة .وتؤكد على أن الحلول الأمنية وحدها غير كافية دون معالجة الانقسام السياسي وبسط سيطرة الدولة على حدودها.

الدراسة الرابعة :الهجرة غير الشرعية في ليبيا :الخطورة والتحديات وسبل المعالجة (ابوزيد،**2025**).

قام الباحث جمعة ابوزيد دراسة وصفية تحليلية قانونية في المجتمع الليبي أوضحت الدراسة أن ليبيا تحولت إلى محطة عبور رئيسية بسبب موقعها الجغرافي وحدودها الشاسعة .وحذرت من أن الظاهرة تشكل تهديدا للدولة الليبية والأمن الإقليمي وسلطت الضوء على الآثار الإنسانية الجسيمة (استغلال، ابتزاز، تعذيب، غرق)، والانعكاسات الاقتصادية والأمنية التي تهدد الاستقرار..وخلصت إلى أن المعالجات الأمنية وحدها غير كافية .التعليق والتحليل :تقدم هذه الدراسة منظورا قانونياً وإنسانياً

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities
ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 1- 5 -2026
تاريخ القبول Accepted 21-5-2026
تاريخ النشر published 8 -6-2026

مهماً، وتحذر من التداعيات الديموغرافية المستقبلية .وتتفق مع الدراسات السابقة في التأكيد على قصور المقاربة الأمنية البحتة، وتدعو إلى حلول أكثر شمولية (ابوزيد،2025 ،ص28) .

الدراسة الخامسة :تباين الآراء حول تداعيات الهجرة غير الشرعية (خليفة،**2025**) .

اجري الباحث :عبدالكريم محمود محمد خليفة في مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي وكانت المنهجية المسح الاجتماعي والمقابلات وتناولت الدراسة تباين الآراء حول تداعيات الهجرة من منظور الفئات المدنية والأمنية .وركزت على التحديات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية التي تواجه المجتمع الليبي نتيجة التدفق المستمر للمهاجرين وتتميز هذه الدراسة بمقارنتها بين وجهات نظر الفاعلين المدنيين والأمنيين، مما يكشف عن تعقيد الظاهرة وتعدد زوايا النظر إليها، ويؤكد على ضرورة إشراك مختلف الفئات في صياغة سياسات التعامل مع الهجرة (خليفة،2025 ،ص115) .

الدراسة السادسة :معوقات تطبيق السياسات الليبية في إدارة الهجرة غير النظامية(الحفار،**2025**)

اجري الباحث توفيق الحفار في مجلة البحث العلمي بجامعة أفريقيا واتبعت المنهجية تحليل السياسات والتشريعات وبحثت الدراسة في المعوقات التي تحول دون تطبيق السياسات الليبية للتقليل من آثار الهجرة، واستعرضت التشريعات الإقليمية والدولية التي سنتها ليبيا لاحتواء الظاهرة، وأسباب فشل أو تعثر تنفيذها على أرض الواقع، التعليق والتحليل :تسد هذه الدراسة فجوة مهمة في الأدبيات من خلال تركيزها على الجانب المؤسساتي والسياسي .وتوضح أن المشكلة لا تكمن فقط في غياب التشريعات، بل في القدرة على إنفاذها في ظل بيئة سياسية وأمنية مضطربة.

خلاصة تحليل الدراسات السابقة:

تجمع الدراسات السابقة على أن الهجرة غير النظامية إلى ليبيا لم تعد مجرد ظاهرة عابرة، بل أصبحت أزمة بنيوية معقدة تتداخل فيها الأبعاد الأمنية والاقتصادية والاجتماعية .وتتفق معظم الدراسات على أن حالة الانقسام السياسي وهشاشة المؤسسات الأمنية هي العامل الحاسم في تفاقم الظاهرة كما تجمع على أن الآثار السلبية للهجرة تتجاوز الجانب الاقتصادي لتشمل تهديدات جدية للأمن القومي والتماسك الاجتماعي .وتبرز توصية مشتركة بين جميع الباحثين تتمثل في ضرورة تجاوزا لمقاربة الأمنية الضيقة نحو استراتيجية شاملة تعالج الجذور العميقة للأزمة وتشرك المجتمع الدولي في تحمل مسؤولياته.

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches
And Scientific Activities

ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 1- 5 -2026
تاريخ القبول Accepted 21-5-2026
تاريخ النشر published 8 -6-2026

5 – خطة الدراسة(الإطار النظري) :

المبحث الأول: واقع الهجرة غيرة النظامية في ليبيا

المبحث الثاني: لآثار المجتمعية والأمنية والاقتصادية للهجرة غير النظامية:-

المبحث الأول: واقع الهجرة غيرة النظامية في ليبيا

تمهيد:

تنطلق الدراسة من عدد من المقاربات التي تفسر ظاهرة الهجرة ،مع التركيز بشكل خاص على نظرية الصراع الاجتماعي .تفترض هذه النظرية أن المجتمع يتكون من مجموعات تتنافس على الموارد المحدودة، وأن هذا التنافس هوا لمحرك الأساسي للتغيير الاجتماعي (حسن،2025 ،ص148) . في سياقا لهجرة غير النظامية إلى ليبيا، يمكن تطبيق هذه النظرية لفهم التوترات والصراعات التي تنشأ بين السكان المحليين والمهاجرين حول فرص العمل،و الخدمات العامة، والموارد الاقتصادية .كما تستعين الدراسة بنظرية عوامل الطرد والجذب(Push and Pull Factors) ، التي تفسر الهجرة كنتيجة لتفاعل بين عوامل تدفع الأفراد لمغادرة أوطانهم) مثل الفقر، والبطالة، والنزاعات) ، و عوامل تجذبهم إلى دول المقصد مثل فرص العمل، والاستقرار، ومستوى المعيشة الأفضل (ابوزيد، 2025،ص22) .

واقع الهجرة غير النظامية إلى ليبيا :إحصائيات ومؤشرات

تشير الإحصائيات الحديثة إلى أن ليبيا تستضيف أعداداً هائلة من المهاجرين غير النظاميين، مما يجعلها واحدة من أكبر الدول المستقبلة للمهاجرين في منطقة شمال إفريقيا. و وفقاً لبيانات المنظمة الدولية للهجرة، بلغ عدد المهاجرين في ليبيا حوالي 939,638 مهاجراً خلال الفترة من نوفمبر إلى ديسمبر 2025،وهو أعلى مستوى مسجل منذ بدء رصد الظاهرة(المنظمة الدولية للهجرة، 2025،ص5) .

الخصائص الديموغرافية للمهاجرين

يتميز مجتمع المهاجرين في ليبيا بتنوع كبير في الجنسيات، حيث ينتمون إلى أكثر من 40 جنسية مختلفة، معظمهم من دول إفريقيا جنوب الصحراء ودول الجوار. ويغلب على المهاجرين الطابع الذكوري، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة الرجال تصل إلى حوالي87% ،بينما تشكل النساء

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches
And Scientific Activities

ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 1- 5 -2026
تاريخ القبول Accepted 21-5-2026
تاريخ النشر published 8 -6-2026

9%، والأطفال 4% (المنظمة الدولية للهجرة، 2025 ،ص18) . هذا التوزيع الديموغرافي يعكس طبيعة الهجرة التي غالباً ما تكون مدفوعة بالبحث عن فرص عمل، والتي يتحمل أعباءها ومخاطرها الشباب الذكور في المقام الأول.

جدول 1: التوزيع الديموغرافي للهجرة سنة 2025

الفئة	العدد(2025)	النسبة المئوية
الرجال	23,126	87%
النساء	2,336	9%
الأطفال	965	4%
الإجمالي	26,427	100%

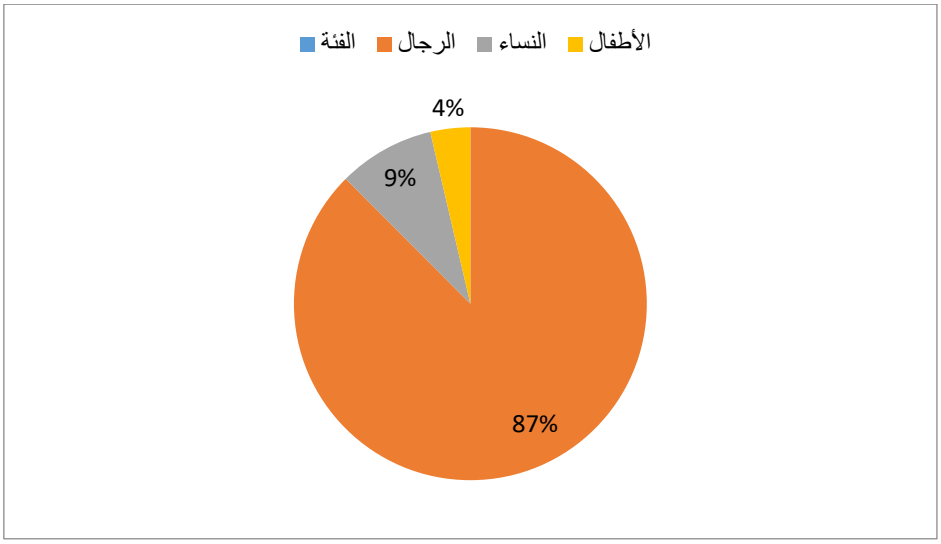

شكل (1) : عدد المهاجرين لسنة 2025 في ليبيا

المصدر: (المنظمة الدولية للهجرة ،2025 ،ص5) .

الخسائر البشرية والاعتراضات البحرية

تعد رحلة الهجرة عبر البحر المتوسط من أخطر الرحلات في العالم، حيث تشهد سواحل ليبيا حوادث غرق متكررة تودي بحياة الآلاف من المهاجرين .في عام 2023 وحده، تم تسجيل وفاة حوالي 1000 مهاجر قبالة السواحل الليبية (المنظمة الدولية للهجرة،2025 ،ص24) .وفي المقابل، تقوم السلطات الليبية بجهود مكثفة لاعتراض قوارب المهاجرين وإعادتهم إلى السواحل الليبية فقد تم اعتراض وإعادة أكثر من 15,000 مهاجر في عام2023 ،وارتفع هذا العدد ليصل إلى 26,635 مهاجرا في عام 2025وفي الأشهر الأولى من عام (2026 حتى مارس) تم اعتراض 2,568 مهاجراً.

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches
And Scientific Activities

ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 1- 5 -2026
تاريخ القبول Accepted 21-5-2026
تاريخ النشر published 8 -6-2026

جدول 2 : إحصائيات الخسائر البشرية والاعتراضات البحرية

السنة/الفترة	نوع الحالة	العدد	ملاحظات
2019	المهاجرون المعادون	9,000	معادون إلى ليبيا
2023	الوفيات	1,000	وفيات قبالة السواحل الليبية
2023	المهاجرون المعادون	15,000	معادون من البحر
2025	المهاجرون المعادون	26,635	معادون إلى ليبيا
مارس2026	المهاجرون المعادون	2,568	معادون من البحر

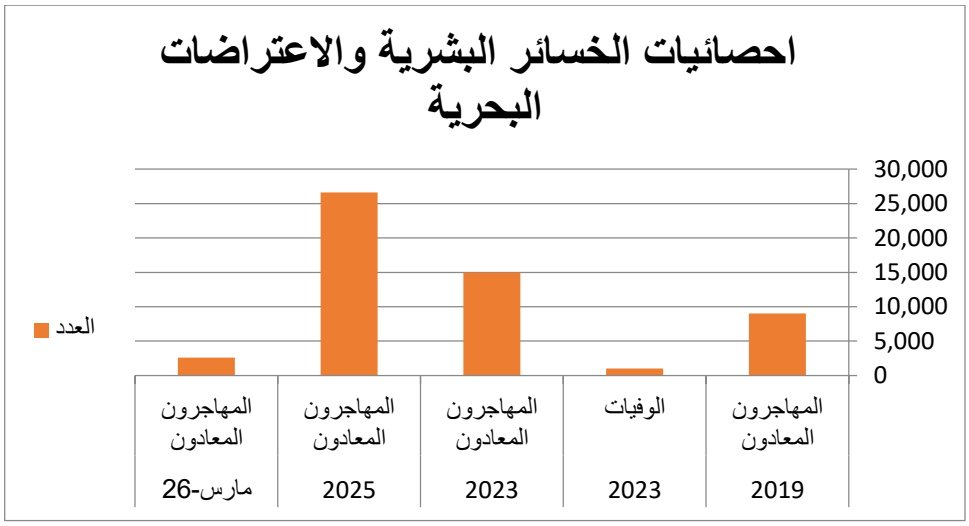

شكل 2:" يوضح الإحصائيات للخسائر البشرية من 2019 حتى مارس 2026

المصدر :المنظمة الدولية للهجرة،تحديثات الهجرة البحرية وتقارير مصفوفة تتبع النزوحDTM ،.2026– 2019

6أسباب الهجرة غير النظامية إلى ليبيا

ترتبط الهجرة غير النظامية إلى ليبيا بعدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية، تتداخل فيما بينها لتشكل قوة دفع وجذب هائلة للمهاجرين (خليفة،2025 ،ص112).

العوامل الاقتصادية

يعد الفقر والبطالة وانخفاض مستوى الدخل من أهم العوامل الطاردة للسكان نحو الهجرة .ففي العديد من الدول الإفريقية، يعاني الشباب من انعدام الفرص الاقتصادية وتدني مستويات المعيشة، مما يدفعهم للبحث عن ملاذ آمن وفرص اقتصادية أفضل في ليبيا أو عبرها إلى أوروبا (البوسيفي، 2025،ص . 90) وتوفر ليبيا، رغم أزماتها، فرص عمل في قطاعات البناء والزراعة والخدمات، غالباً بأجور متدنية وبدون ضمانات قانونية، وهو ما يمثل عامل جذب قوي للعمالة الرخيصة.

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities
ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 1- 5 -2026
تاريخ القبول Accepted 21-5-2026
تاريخ النشر published 8 -6-2026

العوامل السياسية والأمنية

يلعب عدم الاستقرار السياسي والنزاعات المسلحة دوراً حاسماً فيدفع الأفراد للهجرة .فالعديد من دول المنشأ تعاني من حروب أهلية واضطرابات سياسية وانتهاكات لحقوق الإنسان، مما يجبر السكان على الفرار بحثاً عن الأمان(الكيلاني،2024 ،ص48) . وفي المقابل، فإن حالة الانقسام السياسي والصراع على السلطة في ليبيا منذ عام2011 ، وغياب المؤسسات الأمنية الفعالة ،قد خلق بيئة خصبة لعمل شبكات تهريب البشر التي تستغل حالة الفوضى لتحقيق أرباح طائلة.

العوامل الجغرافية

يعد الموقع الجغرافي لليبيا عاملاً حاسماً في جعلها نقطة عبور رئيسية للمهاجرين .فليبيا تمتلك حدوداً برية شاسعة مع ست دول إفريقية(تشاد، النيجر، مالي، السودان، تونس، الجزائر)، يبلغ طولها آلاف الكيلومترات، وتتميز بصعوبة التضاريس وضعف المراقبة الأمنية (ابوزيد،2025 ،ص).25كما تمتلك ساحلاً طويلاً يمتد لأكثر من 1900 كيلومتر على البحر المتوسط، مما يجعلها أقرب نقطة انطلاق نحو السواحل الأوروبية الجنوبية إيطاليا و مالطا .

جدول 3: الدول المجاورة مع ليبيا وطول الحدود (المنظمة الدولية للهجرة.2025)

الدولة المجاورة	طول الحدود(كم)	الوصف
تشاد	1,055	أطول حدود برية ليبية
الجزائر	982	حدود غربية/جنوبية
تونس	461	حدود غربية
السودان	383	حدود جنوبية شرقية
مالي	382	حدود جنوبية
النيجر	354	حدود جنوبية
البحر المتوسط	1,900+	ساحل بحري(نقطة الانطلاق)

المبحث الثاني: الآثار المجتمعية والأمنية والاقتصادية للهجرة غير النظامية

الآثار المجتمعية والأمنية والاقتصادية للهجرة غير النظامية:

تترك الهجرة غير النظامية بصمات عميقة على مختلف جوانب الحياة في ليبيا، ويمكن تصنيف هذه الآثار إلى عدة محاور رئيسية:

الآثار الاجتماعية و الثقافية:

يعد التأثير على النسيج الاجتماعي من أخطر تداعيات الهجرة غير النظامية .فالتدفق الكبير للمهاجرين من خلفيات ثقافية وعرقية ودينية متنوعة يؤدي إلى تآكل التماسك الاجتماعي حيث يؤدي

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches
And Scientific Activities

ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 1- 5 -2026
تاريخ القبول Accepted 21-5-2026
تاريخ النشر published 8 -6-2026

التنافس على الموارد المحدودة (فرص العمل، السكن، الخدمات) إلى نشوء توترات بين السكان المحليين والمهاجرين، مما يضعف الروابط الاجتماعية التقليدية (حسن،2025 ،ص 152.2) . تصادم القيم والمعايير يفرض التنوع الثقافي تحديات كبيرة في ظل غياب سياسات إدماج واضحة، ممايؤدي إلى تصادم في القيم والعادات، وبروز تصورات نمطية سلبية متبادلة وضعف آليات الضبط الاجتماعي يؤدي التواجد الكثيف للمهاجرين خارج الأطر القانونية والمؤسسية إلى إضعاف قدرة المجتمع على ممارسة الضبط الاجتماعي، مما يسهل انتشار السلوكيات المنحرفة، ،تهميش الفئات المحلية الهشة يؤدي الاعتماد المتزايد على العمالة المهاجرة الرخيصة إلى تهميش الشباب الليبي والفئات الأقل تعليماً، مم ايفاقم من مشكلة البطالة ويزيد من مشاعر الإحباط والاغتراب (خليفة ،2025،ص183).

الآثار الأمنية:

تشكل الهجرة غير النظامية تهديداً مباشراً للأمن القومي الليبي، وتتجلى هذه التهديدات في انتشار الجريمة المنظمة أدى تزايد الطلب على الهجرة إلى نشوء شبكات إجرامية منظمة وعابرة للحدود تتولى عمليات التهريب وغالباً ما تتورط هذه الشبكات في أنشطة إجرامية أخرى مثل تجارة المخدرات وتهريب الأسلحة (البوسيفي،2025 ،ص 95) .حيث ارتفاع معدلات الجريمة العادية تشير التقارير الأمنية إلى تورط بعض المهاجرين في جرائم سرقة وسط و واعتداءات ،نتيجة لظروفهم المعيشية القاسية وغياب مصادر الدخل المشروعة والاختراقات الإرهابية يثير غياب الرقابة الفعالة على الحدود مخاوف جدية من تسلل عناصر إرهابية أو متطرفة ضمن قوافل المهاجرين، مما يهدد الاستقرار الداخلي و الإقليمي (الكيلاني،2024 ،ص55) .

الآثار الاقتصادية

تتسم الآثار الاقتصادية للهجرة غير النظامية بالتعقيد والتناقض، فبينما تستفيد بعض القطاعات من العمالة الرخيصة، يتحمل الاقتصاد الوطني أعباء ثقيلة و توسع الاقتصاد غير الرسمي ينخرط معظم المهاجرين في أنشطة اقتصادية غير منظمة و لا تخضع للضرائب، مما يؤدي إلى تشوه هيكل الاقتصاد الوطني وحرمان الخزينة العامة من إيرادات محتملة (حسن،2025 ،ص2) .

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities
ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 1- 5 -2026
تاريخ القبول Accepted 21-5-2026
تاريخ النشر published 8 -6-2026

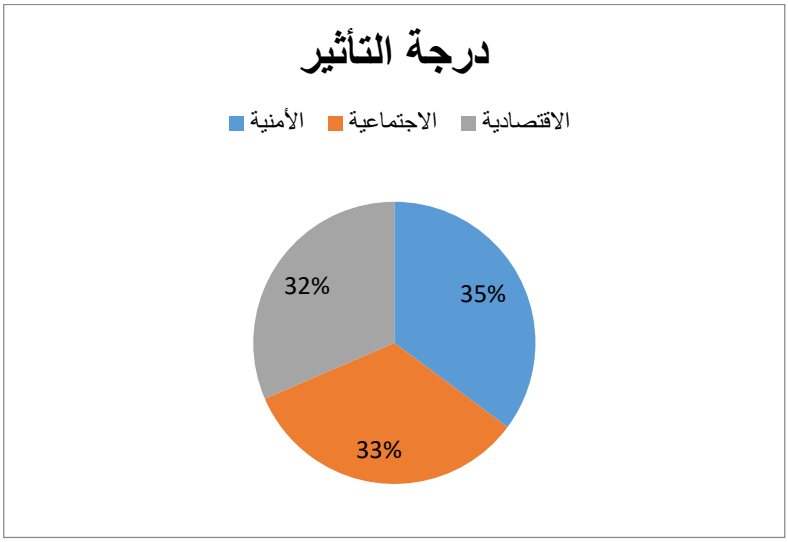

شكل 3: نسب الآثار المجتمعية والأمنية والاقتصادية للهجرة غير النظامية

المصدر :إعداد الباحثة بالاعتماد على تحليل الدراسات السابقة وتقارير المنظمة الدولية للهجرة حول ليبيا.

التحديات والحلول المقترحة:-

التحديات التي تواجه الدولة الليبية

تواجه السلطات الليبية تحديات جسيمة في سعيها للسيطرة على ظاهرة الهجرة غير النظامية ،من أبرزها الانقسام السياسي والمؤسساتي يعيق غياب سلطة مركزية موحدة وقوية القدرة على وضع وتنفيذ إستراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الهجرة (الحفار،2025 ،ص2) . هشاشة الأجهزة الأمنية تعاني قوات حرس الحدود وخفر السواحل من نقص حاد في المعدات والتدريب والموارد المالية اللازمة لتأمين آلاف الكيلومترات من الحدود البرية والبحرية والفساد والتواطؤ تشير تقارير دولية ومحلية إلى تورط بعض العناصر الأمنية و المسئولين المحليين مع شبكات التهريب، مما يقوض جهود المكافحة الضغوط الدولية تتعرض ليبيا لضغوط متزايدة من الدول الأوروبية لمنع تدفق المهاجرين، في حين تفتقر إلى الدعم المالي والتقني الكافي لتحمل هذا العبء نيابة عن أوروبا.

الحلول والخيارات الاستراتيجية:-

بناءً على تحليل أبعاد ظاهرة الهجرة غير النظامية في ليبيا وما كشفت عنه نتائج الدراسات السابقة من آثار اجتماعية وأمنية واقتصادية متعددة، يمكن اقتراح مجموعة من الحلول والسياسات التي تسهم في الحد من هذه الظاهرة والتقليل من انعكاساتها السلبية على المجتمع الليبي، وتتمثل الخطوة الأولى

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches
And Scientific Activities

ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 1- 5 -2026
تاريخ القبول Accepted 21-5-2026
تاريخ النشر published 8 -6-2026

في ضرورة تبني مقاربة شاملة للهجرة غير النظامية تتجاوز المعالجة الأمنية التقليدية، وذلك من خلال وضع إستراتيجية وطنية متكاملة تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية للظاهرة، وتعمل على تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن القومي واحترام حقوق الإنسان، إذ إن الاقتصار على الحلول الأمنية وحدها لا يحقق معالجة جذرية للمشكلة (أبوزيد، 2025، ص32) .

كما أن نجاح أي سياسة لمواجهة الهجرة غير النظامية يرتبط بضرورة إنهاء الانقسام السياسي وتوحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية في الدولة، لأن ضعف التنسيق المؤسسي يسهم في تنامي شبكات التهريب والاتجار بالبشر. ولذلك ينبغي العمل على تطوير قدرات حرس الحدود وخفر السواحل من خلال التدريب المستمر وتزويدهم بالتقنيات الحديثة التي تساعد على مراقبة الحدود البرية والبحرية بصورة أكثر فاعلية.

ومن الجوانب المهمة كذلك ضرورة تقنين سوق العمل الليبي عبر وضع آليات قانونية وإدارية تنظم العمالة الوافدة وتدمجها في الاقتصاد الرسمي، بما يضمن حماية حقوق العمال المهاجرين ويحد في الوقت نفسه من المنافسة غير العادلة داخل سوق العمل المحلي. فوجود أعداد كبيرة من العمالة غير النظامية يسهم في انتشار الاقتصاد غير الرسمي ويؤثر سلبًا في فرص العمل المتاحة للمواطنين.

وعلى المستوى الخارجي، فإن الهجرة غير النظامية تُعد ظاهرة عابرة للحدود، الأمر الذي يجعل مواجهتها مسؤولية مشتركة تتطلب تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، خاصة مع دول الجوار الإفريقي، بهدف تبادل المعلومات الأمنية وتفكيك شبكات تهريب البشر. كما ينبغي مطالبة الاتحاد الأوروبي بتحمل مسؤولياته تجاه هذه القضية من خلال تقديم دعم فعّال لليبيا في مجالات مراقبة الحدود والتنمية ودعم المؤسسات المعنية بإدارة ملف الهجرة.

إضافة إلى ذلك، تبرز أهمية تنفيذ برامج توعوية تستهدف المجتمع المحلي من أجل تعزيز ثقافة التسامح وقبول الآخر والحد من التوترات الاجتماعية المرتبطة بوجود المهاجرين. وفي المقابل، ينبغي وضع برامج تهدف إلى إدماج المهاجرين النظاميين ثقافيًا واجتماعيًا بما يسهم في تعزيز التفاهم المتبادل ويقلل من احتمالات الصراع الثقافي أو تآكل التماسك المجتمعي (خليفة، 2025، ص. 120) .

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches
And Scientific Activities

ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 1- 5 -2026
تاريخ القبول Accepted 21-5-2026
تاريخ النشر published 8 -6-2026

9 النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها:

1. أن الهجرة غير النظامية في ليبيا أصبحت ظاهرة بنيوية مرتبطة بحالة الانقسام السياسي وضعف مؤسسات الدولة.
2. ساهم الموقع الجغرافي لليبيا واتساع حدودها البرية والبحرية في جعلها نقطة عبور رئيسية للمهاجرين نحو أوروبا.
3. أدت الهجرة غير النظامية إلى زيادة الضغط على الخدمات العامة والبنية التحتية في المجتمع الليبي.
4. ساهمت الظاهرة في تنامي بعض أشكال الجريمة المنظمة مثل الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.
5. وجود تأثيرات سلبية للهجرة غير النظامية على التماسك المجتمعي نتيجة التنافس على الموارد وفرص العمل.
6. توسع الاقتصاد غير الرسمي نتيجة اعتماد بعض القطاعات على العمالة المهاجرة غير المنظمة.
7. أكدت الدراسات السابقة أن المعالجة الأمنية وحدها غير كافية للحد من الظاهرة دون معالجة أسبابها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

10 الخاتمة

تعد الهجرة غير النظامية إلى ليبيا من الظواهر المعقدة والمتشابكة التي فرضت تحديات كبيرة على الدولة والمجتمع الليبي في مختلف الجوانب الاجتماعية والأمنية والاقتصادية. وقد بينت هذه الدراسة، من خلال التحليل النظري ومراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، أن تداعيات الهجرة غير النظامية لم تعد تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل امتدت لتؤثر بصورة مباشرة في التماسك المجتمعي والاستقرار الأمني والأمن القومي الليبي.

كما أظهرت الدراسة أن استمرار تدفق المهاجرين غير النظاميين في ظل هشاشة مؤسسات الدولة والانقسام السياسي وضعف الرقابة على الحدود أسهم في تفاقم العديد من المشكلات، من أبرزها توسع نطاق الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر، وانتشار الاقتصاد غير الرسمي، وازدياد الضغوط على الخدمات العامة وسوق العمل، إضافة إلى تصاعد التوترات الاجتماعية والثقافية داخل المجتمع الليبي.

تاريخ الاستلام Received 1- 5 -2026
تاريخ القبول Accepted 21-5-2026
تاريخ النشر published 8 -6-2026

وتؤكد الدراسة أن معالجة ظاهرة الهجرة غير النظامية تتطلب تبني رؤية إستراتيجية شاملة لا تقتصر على الحلول الأمنية المؤقتة، وإنما تقوم على معالجة الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالظاهرة، مع تعزيز الاستقرار السياسي وبناء مؤسسات الدولة وتطوير قدراتها الأمنية والإدارية. كما أن نجاح ليبيا في إدارة ملف الهجرة يرتبط بقدرتها على تحقيق الاستقرار الداخلي وتوحيد مؤسساتها الوطنية، إلى جانب تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة شبكات تهريب البشر والحد من تدفقات الهجرة غير النظامية.

وفي هذا السياق، يتحمل المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الأوروبية، مسؤولية مشتركة في دعم ليبيا لمواجهة هذه الظاهرة، باعتبار أن استقرار ليبيا وأمنها يمثلان عنصرًا أساسيًا في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي في منطقة البحر المتوسط.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. ضرورة وضع إستراتيجية وطنية شاملة لمعالجة الهجرة غير النظامية تراعي الأبعاد الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية.
2. دعم وتطوير قدرات حرس الحدود وخفر السواحل بالتقنيات الحديثة والتدريب المستمر لتعزيز الرقابة على الحدود.
3. توحيد المؤسسات الأمنية والسياسية في ليبيا بما يسهم في تعزيز الاستقرار ومواجهة شبكات التهريب.
4. تنظيم سوق العمل وتقنين أوضاع العمالة الوافدة للحد من انتشار الاقتصاد غير الرسمي.
5. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي مع دول الجوار والمنظمات الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير النظامية.
6. تنفيذ برامج توعوية تهدف إلى تعزيز ثقافة التسامح والتعايش والحد من التوترات الاجتماعية المرتبطة بوجود المهاجرين.
7. تشجيع إجراء المزيد من الدراسات والبحوث العلمية حول الهجرة غير النظامية وانعكاساتها المختلفة على المجتمع الليبي.

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities
ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 1- 5 -2026
تاريخ القبول Accepted 21-5-2026
تاريخ النشر published 8 -6-2026

المراجع

- أبو النصر، مدحت محمد. 2019 .*التغير الاجتماعي وقضايا المجتمع المعاصر* .القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- أبوزيد، جمعة. 2025. الهجرة غير الشرعية في ليبيا: الخطورة والتحديات وسبل المعالجة . *المجمع القانوني الليبي*، 12، 3، 20–35.
- إبراهيم، سعد الدين. 2014 .*علم الاجتماع السياسي* .القاهرة: دار المعارف.
- البوسيفي، حميدة علي. 2025. الهجرة غير الشرعية في ليبيا: الإشكاليات والآثار والخيارات . *مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث*، 8، 1، 85–102.
- بدوي، أحمد زكي. 2009 .معجم *مصطلحات العلوم الاجتماعية* .بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.
- الحفار، توفيق. 2025. معوقات تطبيق السياسات الليبية في إدارة الهجرة غير النظامية وآليات تجاوزها 2003–2024 .*مجلة البحث العلمي بجامعة أفريقيا*، 15، 2، 70–88.
- حسن، محمود أحمد عبد الله. 2025. الآثار الاجتماعية للهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي: دراسة تحليلية .*مجلة العماد للعلوم الإنسانية والتطبيقية*، 1، 2، 146–157.
- خليفة، عبد الكريم محمود محمد. 2025. تباين الآراء حول تداعيات الهجرة غير الشرعية من منظور الفئات المدنية والفئات الأمنية في مواجهة التحديات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية في ليبيا .*مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي*، 4، 1، 110–125.
- رشوان، عبد الحميد محمد. 2018 .*مبادئ علم الاجتماع الاقتصادي* .الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- رشوان، مصطفى عبد السميع. 2017 .*علم الاجتماع الاقتصادي: المفاهيم والقضايا المعاصرة* . الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- الزائدي، أحمد علي الزائدي. 2022. الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير النظامية في دول المغرب العربي .*مجلة البحوث الاجتماعية*، 18، 4، 88–105.
- عبد العاطي، السيد أحمد. 2015 .*علم الاجتماع المعاصر: قضايا واتجاهات ونظريات حديثة* . الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 1- 5 -2026
تاريخ القبول Accepted 21-5-2026
تاريخ النشر published 8 -6-2026

- عبد المعطي، عبد الباسط محمد. 1998. *الهجرة والتنمية والتغير الاجتماعي في الوطن العربي* . القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- العبيدي، سالم مفتاح العبيدي. 2023. الهجرة غير النظامية وتداعياتها الأمنية في منطقة شمال إفريقيا. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 15، 2، 55–72.
- العوامي، عبد الرحمن محمد العوامي. 2024. الهجرة غير الشرعية في ليبيا بين الواقع والتحديات الأمنية. *مجلة الدراسات الإفريقية*، 9، 1، 101–118.
- الجوهري، محمد محمد. 1999*علم الاجتماع وقضايا المجتمع المعاصر* .الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- الكيلاني، سعيد عمار محمد. 2024. الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن القومي في ليبيا: دراسة بين التأصيل والأسباب. *مجلة شروس*، 5، 2، 40–60.
- ليلة، علي محمود. 2016. *قضايا اجتماعية معاصرة: رؤية سوسيولوجية* .القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- محمد، محمد علي. 1998*علم الاجتماع والتنمية: دراسة في التغير الاجتماعي* .الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- المنظمة الدولية للهجرة. 2025. *تقارير مصفوفة تتبع النزوح – DTM ليبيا* .جنيف: المنظمة الدولية للهجرة.